ما بعد الصهيونية.. أو المنظور الكولونيالي للصهيونية

Post-Zionism or the colonial perspective of Zionism

د. زكرياء السرتي[1]

phD. Zakariaa Essarti

ملخص:

تعرض المشروع الصهيوني في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى موجات من النقد والتحليل من داخل المؤسسات الإسرائيلية، ضمن تيار "ما بعد الصهيونية"، وانبرى "المؤرخون الجدد" و"علماء الاجتماع الجدد" لمراجعة مجموعة من المقولات والادعاءات الصهيونية، وفحص فرضيات الاستعمار الاستيطاني، و"الحق في الاستعمار والتهجير". ولم يكن خافيا أن ثمة عوامل متنوعة دفعت إلى تلك المراجعة التي خلصت إلى دحض الادعاءات الصهيونية التي ظلت تؤطر السرديات الإسرائيلية الرسمية.

[**الكلمات المفاتيح:** ما بعد الصهيونية، المؤرخون الجدد، علماء الاجتماع الجدد، الاستعمار، الاستيطان]

Abstract:

In the last decades of the twentieth century, the Zionist project was subjected to waves of criticism and analysis from within Israeli institutions, within the "post-Zionist" stream; "New historians" and "new sociologists" have reviewed a range of Zionist statements and claims, examined the hypotheses of settlement colonialism, and "the right to colonialism and displacement". It was clear that there were a variety of factors that prompted that review, which refuted the Zionist claims that continued to frame Israel's official narratives..

[**Keywords:** Post-Zionism, new historians, new sociologists, colonialism, settlement].

انطلق المشروع الصهيوني منذ نهاية القرن التاسع عشر ليقود اليهود المعتنقين لأطروحاته -على مراحل- نحو «وطن قومي» خالص يقيمون عليه «مملكة إسرائيل»، وكانت القوى الاستعمارية الكبرى تعيش على إيقاع تنافس قوي على المصالح الاقتصادية والسياسية، وعلى نهج الاستيلاء على الثروات والمواقع الاستراتيجية في العالم، بجميع قاراته.

(1) باحث في الدراسات الثقافية والحضارية - المغرب.

ولئن كان قادة المشروع الصهيوني، وداعموه من اليهود وغيرهم، قد ارتكزوا على قواعد التخطيط والتمويل والدعاية والاستقطاب، فإنهم عملوا على تعزيز مشروعهم بجهود المؤسسات والمجموعات الأكاديمية والفرق البحثية، سواء داخل إسرائيل أو في مختلف الجامعات والمراكز العالمية، وذلك عبر عقود متتالية قبل أن يقدم المؤرخون وعلماء الاجتماع الجدد على فتح نقاشات أكاديمية بشأن الصهيونية وقواعدها وأطروحاتها.

وقد بدأت المناظرة الأكاديمية في إسرائيل -بحسب إيلان بابي-[1] بشأن الصهيونية في الثمانينات بظهور عدد من الأعمال العلمية يطرح صوراً من ماضي المجتمع اليهودي في فلسطين وحاضره كانت تتناقض بشدة مع الصورة التي رسمها الجمهور الإسرائيلي لنفسه، ومع ذاكرته الجماعية. وكانت هذه الأعمال تتحدى «الحقائق» الصهيونية البالغة القدسية، وتشكك في مدى صلاحيتها بالنسبة إلى الجيل الحالي. وانتقد واضعو هذه الأعمال أيضاً الدور الذي اضطلعت به المؤسسات الأكاديمية في البلد في صوغ الصورة الذاتية للصهيونية والتفسير الصهيوني للواقع الفلسطيني، وفككوا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مؤلفات أولئك الذين هيمنوا على الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية بشأن تاريخ فلسطين والمجتمع اليهودي المعاصر[2].

هكذا كان المشروع الصهيوني لأول مرة مع منعطف علمي جديد من داخل المؤسسات الإسرائيلية، فظهر مصطلح جديد هو «ما بعد الصهيونية»؛ وهو «خليط من أفكار عامة معادية للصهيونية وإدراك «ما بعد حداثي» (postmodernist) للواقع. وقد أصبح تعبيراً ملائماً يجمع معا اليهود الصهيونيين والمعادين للصهيونية في الوسطين الأكاديمي والسياسي الإسرائيليين. إن تعبيري «معادٍ للصهيونية» و«صهيوني» في عالم الباحثين هما، إلى حد كبير، مسألة تعريف ذاتي: فوسط هذه المجموعة، تبدو أعمال أولئك الذين يصرحون أنهم صهيونيون معادية بصورة عامة للصهيونية كأعمال أولئك المؤلفين الذين يعلنون صراحة أنهم معادون للصهيونية[3]. بهذا يدرك جمهور المتتبعين أنهم أمام مفارقة واضحة على مستوى الشعار (تأييد الصهيونية) من جهة، وعلى مستوى أدوات الخطاب ووسائل الادعاء (معاداة الصهيونية) من جهة ثانية.

(1) Journal of Palestine Studies, vol. xxvi, no. 2 (Winter 1997), pp. 2941-.

(2) بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31، صيف 1997، ص 78.

(3) بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 78-79.

لقد ظهر هذا المصطلح في أعقاب كتاب صدر عام ١٩٩٣ بعنوان (المجتمع الإسرائيلي جوانب انتقادية)، وهو عبارة عن مقالات كان أحدها للكاتب أورني رام، وقد استخدم ذلك المصطلح (ما بعد الصهيونية)، ورأى فيه أن ثمة علاقة بين المصطلح «ما بعد الصهيونية» وتكريسه في الخطاب العام واتفاق اوسلو الذي ولد آمالاً في وضع حد للصراع الإسرائيلي[1].

ووفق رؤية أحد الباحثين العرب، فإن مصطلح (ما بعد الصهيونية) من المصطلحات الحديثة التي ظهرت لدى بعض الباحثين اليهود، وبالتحديد الشباب منهم، ولم تتعد دائرة انتشاره بعد حدود تلك النخبة المحدودة بل ليس هناك بين أفراد هذه النخبة اتفاق أو تعريف موحد لهذا المصطلح، فلكل رأيه وموقفه الا أن الرابط المشترك بينهم هو محاولة الإجابة على التساؤل القائل، هل ثمت حاجة الى استمرار الصهيونية؟ وهل أنجزت الحركة الصهيونية مهامها؟ وهل اصبحت الحركة الصهيونية عاجزة عن التجاوب مع المستجدات والتطورات التي طرأت على العالم والمنطقة وغير قادرة او بحاجة الى تجديد ذاتها؟[2]

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق: هل كانت محاولات «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الجدد» هي بداية تيار «ما بعد الصهيونية»؟ يتصدى إيلان بابي للجواب مؤكدا أنه «من المهم أن نلاحظ أن مثقفي «ما بعد الصهيونية» أو «المؤرخين الجدد» أو «علماء الاجتماع الجدد» ليسوا أول من تحدى الرواية الصهيونية لماضي إسرائيل وحاضرها. لكن من سبقهم إلى ذلك كانوا على الأغلب من اليساريين، من أعضاء الحزب الشيوعي، أو الجماعات الهامشية كحزب مبام. والتوجه الأيديولوجي لهذه المجموعات الأخيرة، بالإضافة إلى حقيقة أنهم لم يكونوا مؤرخين أو علماء اجتماع بحكم المهنة (فيسرائيل شاحاك وبِني بيت –هالاحمي مثلاً كلاهما أستاذ جامعي في الفيزياء والكيمياء على التوالي) قد جعل من السهل الاستخفاف بنتائج بحثهم ووصفها بأنها مجرد ادعاءات لنشطاء سياسيين خارج نطاق الإجماع القومي. وعلى النقيض من ذلك، فإن «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الجدد»، بصفتهم دارسين معتمدين في بيئة أكاديمية رسمية للبحث في ماضي البلد وتدريسه، كانوا أول من يتحدى التفكير التقليدي من داخل النظام.»[3]

(1) عباس حسين، حسين، أثر المؤرخين الجدد في البنية الفكرية الإسرائيلية، المجلة السياسية والدولية، العدد 53، كانون الأول، 2022، ص 264.

(2) علي عبد الله جمال الدين، جبار، ما بعد الصهيونية دراسة في أطروحاتها وأبعادها المستقبلية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 60، 1/518

(3) بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 79.

المؤرخون الجدد ومجالات الإطاحة بالادعاء الصهيوني:

ويحق لنا أن نتساءل عن العوامل المهمة التي أسهمت – من وجهة نظر إسرائيلية - في تبلور مسار التحدي لدى المؤرخين الجدد[1]، فقادتهم إلى توظيف جهودهم الأكاديمية في هذا الاتجاه المناهض للفكرة الصهيونية؛ أو لنقل للقواعد والأسس والتصورات التي كانت «مقبولة» و«خارج نطاق الجدل والنقاش» بحكم قدسيتها الثابتة. تعود تلك العوامل بحسب إيلان بابي إلى المعطيات التالية: [2]

أولا: يتمثل العامل الأول في رفع السرية عن المحفوظات المتعلقة بحرب ١٩٤٨ بعد مضي ثلاثين عاماً، وفقاً للقانون المعمول به في كل من إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة

ثانيا: فتحت الانتفاضة فصلًا جديداً في الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني، وجرى الحوار فيه بين الدارسين في الدرجة ، الأولى. ومن دواعي الدهشة أن هذا الحوار عرّف معظم الدارسين الإسرائيليين الذين كتبوا عن ماضي بلدهم، ممن لم يكونوا مرتبطين بجماعات سياسية راديكالية، بالرواية التاريخية لنظرائهم من الأكاديميين الفلسطينيين أول مرة. وقد سمح هذا اللقاء المباشر، بالنسبة إلى كثيرين منهم، بالتعرف أول مرة على القيمة العلمية لما كان يعتبر حتى ذلك التاريخ دعاية محضة.

ثالثا: لقد تبلور حس وطني واضح بالهوية لدى أوساط فلسطينيي إسرائيل، الذين قاموا بدور حاسم في تذكير الجمهور بوجود رواية معاكسة، ساعد في صوغ جدول أعمال «ما بعد الصهيونية» لدى النخبة الأكاديمية الإسرائيلية أيضاً.

لكن باحثين آخرين يضيفون إلى عوامل ولادة اتجاه (ما بعد الصهيونية) مجموعة عوامل أخرى؛ منها انتشار العديد من مفاهيم ما بعد الحداثة والثورة المعرفية في العلوم الانسانية في الغرب ورفض المسلمات البديهية، وسيادة الاعتقاد لدى أعداد كثيرة من الصهاينة أن الصهيونية فقدت كثيرا من حيويتها وأهميتها في معالجة القضايا الساخنة التي يواجهها المجتمع داخليا وخارجيا. ومن العوامل أيضا إحساس كثير من المستوطنين في إسرائيل أن ثمن الحروب المتكررة مرتفع للغاية وأنهم هم الذين يدفعون الثمن. ومنها

(1) يعود أصل التسمية إلى كون القائمين بالتحدي صاروا يعرفون باسم «المؤرخون الجدد»، بعد أن نَحَتَ هذا المصطلح واحد منهم هو بِني موريس. انظر: بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 83.

(2) المرجع نفسه، ص 82-83.

حدوث تطورات على مسار عملية التسوية السلمية، وبروز احتمال دخول إسرائيل في شبكة علاقات مع الدول العربية، وكذا التحولات العميقة التي طالت مجمل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل[1].

وبخصوص «المؤرخين الجدد» فقد انشغلوا ببذل جهود علمية قصد الإطاحة بالادعاء الصهيوني، وذلك عبر مسارين اثنين؛ أما الدعوى الأولى فهي القول «إن أعمال «المؤرخين الجدد»، إذا ما أُخذت بمجموعها، تُطيح بالادعاء الصهيوني الذي فحواه أن الجماعة اليهودية في فلسطين كانت تواجه خطر إبادة عشية حرب ١٩٤٨.» [2] وأما الدعوى الثانية فهي القول إن «التاريخ الجديد» صار «يتحدى كذلك الأسطورة الإسرائيلية بشأن الهجرة الجماعية الطوعية للفلسطينيين من بلدهم. وكان بِني موريس أول من حاول القول، على أساس الوثائق التي سُمح بالاطلاع عليها حديثاً، إن الكثيرين من الفلسطينيين جرى طردهم.»[3]

كان (بيني موريس) من رواد من كتبوا عن تاريخ النكبة وذلك لما وجده في الارشيف الاسرائيلي؛ إذ وجد موريس آلاف الوثائق التي كان يدرسها وهي بعيدة عن ما تتبناه إسرائيل الرسمية ولم يكن هو وحده من امتاز بإعادة قراءة التاريخ على أسس تتعلق بالقرائن والحقائق العلمية الموضوعية بل هم متعددون[4].

ولننظر فيما كتبه امنون راز كركوتسكين في مقاله «المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية»[5] محللا أربعة ادعاءات، وذلك بهدف تحليل الوعي الصهيوني وعملية كتابة تاريخ الحاضر، عبر الكشف عن معنى «التاريخ» ومعنى «العودة» في سياقات مختلفة، وفي أطر خطابية مختلفة، ومن وجهات نظر تاريخية مختلفة. ومقصده من وراء ذلك هو الكشف عن جدلية «المنفى» و«التاريخ» والإشارة إلى إمكانيات مهمة تفتح الطريق أمامها قراءة مفهوم «المنفى» على هذا النحو.

(1) علي عبد الله جمال الدين، جبار، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 520-521.

(2) بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 84.

(3) المرجع نفسه، ن. ص.

(4) عباس حسين، حسين، أثر المؤرخين الجدد في البنية الفكرية الإسرائيلية، م. س، ص 261.

(5) كركوتسكين، امنون راز، المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة إلى التاريخ" كفكرة صهيونية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 54، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، أغسطس 2014.

هذه الادعاءات الأربعة يسوقها كركوتسكين كما يلي:[1]

- **الادعاء الأول:** بالمنظور اللاهوتي، وبالنظر إلى الجدل اليهودي المسيحي ما قبل العصر الحديث، إعبارة «العودة إلى التاريخ» تعكس قبول الفهم المسيحي للتاريخ، والذي اعتبر رفض اليهود للإنجيل بمثابة خروجهم من التاريخ.

- **الادعاء الثاني:** إن تمثل الماضي اليهودي باستخدام الفهم التنويري للتاريخ والاصطلاحات «الرومانسية» ونموذج التاريخ القومي الحديث، تكشف معاً حضوراً بارزاً للبعد الاستشراقي في عملية علمنة مفهوم التاريخ.

- **الادعاء الثالث:** البعد الاستشراقي والبعد اللاهوتي - الخلاصي، أدمجهما الخطاب الصهيوني بطريقة أبرزت كليهما معاً، حيث إن التعبير عن التاريخ اليهودي والجماعية اليهودية بمصطلحات قومية لم يأت مقام ولا على حساب الأسطورة اللاهوتية، وإنما جاء تأويلا للأسطورة اليهو/سيحية. على صعيد آخر، كان الاستشراق ضرورة حيوية في تشكيل الصهيونية.

- **الادعاء الرابع:** عنت كل من العودة إلى التاريخ والعودة إلى الأرض، محو تاريخ ووجود من يسكنون في هذه الأرض، علاوة على ذلك، تطلب هذا التوجه إزاحة اليهود من تواريخهم المحلية المتعددة التي عاشوها في المنفى، من أجل جمعهم في رواية واحدة مشتركة، منفصلة ومتمايزة عن غيرها.

وعموما، ففي الوقت الذي نجد أن عمل (المؤرخين الجدد) انصب على تفكيك الرواية الرسمية لنشأة إسرائيل ومحاولة كتابة تاريخ (منقح) نجد أن رهطا من علماء الاجتماع والسياسة الانتقاديين تمحورت معالجتهم على تحليل الثقافة الصهيونية والاستيطان الصهيوني بوصفه مشروعا كولونياليا قائما على الاحتلال والنهب والسلب.[2]

علماء الاجتماع الجدد.. نحو منظور كولونيالي للصهيونية

أما علماء الاجتماع الجدد فيمكن القول إنهم «لم ينتقدوا عمل أسلافهم فقط على أساس «الوقائع» التي قدّموها. لقد شعروا أيضاً بالحاجة إلى إعادة تقويم الشواهد

(1) كركوتسكين، امنون راز، المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية/ م. س، ص 76.

(2) علي عبد الله جمال الدين، جبار، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 523.

والنماذج الأساسية التي استخدمها هؤلاء الدارسون. وأشاروا إلى التناقض القائم بين مساهمة دارسي التيار السائد الإسرائيليين في بناء الأمة وبين مهمة الجامعة المتمثلة في تشجيع الأبحاث التعددية والانتقادية. وكان علماء الاجتماع الجدد «مجموعة» أكثر تنوعاً من المؤرخين. فبعضهم كان أقرب إلى النظرة النسبية، وبعضهم الآخر كان أكثر معاداة للصهيونية. وربما كانت تسمية «ما بعد الصهيونية»، التي أطلقها عليهم عالم الاجتماع أوري رام، تسمية ملائمة.»[1]

إن المساهمة الأكثر أهمية في المنحى الجديد للتفكير -بحسب إيلان بابي- «كانت تطبيق منظور كولونيالي على الدراسة التاريخية للصهيونية. ففي هذا المجال، اقترب بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين الجدد من الرواية الفلسطينية أكثر مما فعل المؤرخون الجدد. فقد أتاح المنظور النظري لهم أن ينظروا إلى الصهيونية بصفتها حركة استعمارية، من دون أن يُتَّهموا بتبني الخطاب الفلسطيني دونما أي صقل. فقد أعاد غيرشون شافير تركيب الصهيونية المبكرة، على الرغم من بعض الخصوصيات التي اتسمت بها، مثل غياب وجود وطن أُم خاص، والدور الثانوي الذي أدته اعتبارات الربح والخسارة الرأسمالية، والحافز القومي للحركة وخطابها، على أنها حركة استعمارية نموذجية في عصر استعماري.»[2]

الأبعاد الاستعمارية للصهيونية واستراتيجيات الاستيطان:

ضمن السياق التاريخي لنشأة الحركة الصهيونية العالمية، وما تولد في أحشائها وفي جنباتها، نتذكر موقف التيار الصهيوني التصحيحي الذي «يعد تعبيراً عن محاولة بعض العناصر الصهيونية المتواجدة في اوروبا الشرقية المتشبعة بالفكر الاقتصادي الليبرالي والفكر السياسي الفاشي شرح الهيمنة العالمية على عمليات الاستيطان، وهيمنة صهاينة الخارج الليبراليين على النشاط الدبلوماسي، وحاول دعاة هذا التيار أن يؤسسوا لهم نهجا مختلفا للعمل على الصعيد الدولي، إذ بلت من الضروري الاستمرار بالنهج الهرتزلي مع التأكيد على ضرورة صياغة فكر استيطاني مستقل.»[3]

(1) بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية، م. س، ص 88.

(2) المرجع نفسه، ص 89.

(3) طالب ناجي عمران صالح، الحركة الصهيونية التصحيحية: دراسة في بدايات التأسيس والأهداف، المجلة السياسية الدولية، العدد 58، مارس 2024، ص 437.

لكن هذا الفكر كغيره من التصورات صار، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مجالا للنقد والجدل بشأن «الطابع الاستعماري الاستيطاني» نفسه. فقد كتب الباحث الإسرائيلي يوآف بيلد، من دائرة العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، مقالا بعنوان: «نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل أم تحليل اجتماعي-تاريخي؟ الجدل الدائر حول الصهيونية بصفتها حركة استعمارية استيطانية»[1]، بيّن فيه بالتحليل أن المساعي التي تُبذل في سبيل توظيف الخصوصية التاريخية التي تنفرد الحركة الصهيونية بها من أجل الاحتجاج بأن نموذج الاستعمار الاستيطاني لا ينطبق عليها لا تصمد أمام الدرس التاريخي. وعلاوةً على ذلك، يُخفي الإصرار على إنكار الطابع الاستعماري الاستيطاني عن الحركة الصهيونية وراءه مجالات رئيسية من الواقع الذي تعيشه إسرائيل المعاصرة أيضًا ويحجبها عن نظر معارضي فرضية الاستعمار.

ففي أطروحة الباحث يوآف «ليس هناك من تناقض منطقي أو عملي أصيل بين الحركة الاستيطانية التي تتسم بالقومية وكون هذه الحركة حركة استعمارية في الوقت ذاته. فقد وظفت حركات قومية شتى برامج أيديولوجية مختلفة من أجل تحقيق غاياتها القومية، من قبيل الحركة الليبرالية والحركة الاشتراكية وحتى الحركة الفاشية، وليس هناك من سبب بديهي يحول دون قيام الاحتمال الذي يرى أن الحركة الصهيونية استخدمت إستراتيجية استعمارية في سبيل تحقيق غايتها القومية. وعلاوة على ذلك، تكشف دراسة الخطاب الصهيوني في المراحل الأولى من الاستيطان النقاب عن أن المستوطنين الصهاينة والمنظمات التي رعتهم كانوا يوظفون المصطلحات الاستعمارية وأوجه التشابه مع الاستعمار. »[2]

كما يشير يوآف إلى استراتيجيات الاستيطان التي وضعت على شكل بدائل، «وحسبما يراه ليساك، كان في وسع الحركة العمالية الصهيونية، بعد أن تولت دفة قيادة المشروع الاستيطاني، أن تختار بين أربع استراتيجيات استيطانية محتملة، وهي: «هذا تلو ذاك« (وقد تأتي ترجمة أفضل لهذه العبارة على وجه «الواحد تلو الآخر»)، و«هذا بدل ذاك»، و«هذا بمجمله مع ذاك»، و«هذا جنبا إلى جنب مع ذاك»[3] على أن طرق توظيف تلك

(1) بيلد، يوآف، نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل أم تحليل اجتماعي-تاريخي؟ الجدل الدائر حول الصهيونية بصفتها حركة استعمارية استيطانية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 76، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، يناير 2020.

(2) المرجع نفسه، ص 76.

(3) المرجع نفسه، ص 77.

الاستراتيجيات ظل مرتهنا لعوامل وظروف محددة؛ «ففيما خلا الاستراتيجية ثنائية القومية، وظف المستوطنون الصهاينة الإستراتيجيات الثلاث الأخرى في مرحلة ما، ولم يكن الدافع الذي يقف وراء الانتقال من إستراتيجية إلى التي تليها يكمن في الأيديولوجيا، وإنما في الظروف المادية الفعلية التي كانت سائدة على أرض الواقع.»[1]

أما معارضو فرضية الاستعمار فإنهم يحتكمون إلى «ثلاثة أنواع من الفرضيات التي يسوقونها للدفاع عن الادعاء الذي يقولون فيه إن الحركة الصهيونية ليست حركة استعمارية استيطانية، ولم يسبق لها أن كانت كذلك. فالنوايا الصهيونية كانت قومية، ولم ۦ تكن استعمارية. والممارسات الصهيونية كانت تتباين تباينا شاسعا عن الممارسات الاستعمارية. والحركة الصهيونية لم يكن لها «بلد أم» يمدها بالدعم والمساندة.»[2]

هكذا يفترض يوآف بيلد «أن النظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية استيطانية لا يكفل إصابة قدر أكبر من النجاح في تفسير الأدلة التاريخية وبيانها فحسب، بل يأخذ بيدنا لبلوغ فهم أفضل يستجلي كنه إسرائيل المعاصرة أيضا. فمعارضو فرضية الاستعمار يواجهون صعوبة شديدة في تفسير سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل، مثلا، ناهيك عن استمرار الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية التي لا تنفك تستولي عليها منذ العام 1967، وهو أمر ينظر إليه عدد ليس بالقليل منهم على أنه يمثل سياسة استعمارية. ولذلك، يلمح ليساك إلى «تغييرات جسام» طرأت على طبيعة الحركة الصهيونية بعد العام 1967، مع أنه يتحاشى السعي إلى إماطة اللثام عن هذه التغييرات.»[3]

ومن الجدير بالاهتمام ما خلص إليه الباحث امنون راز كركوتسكين في سياق دراسته للوعي التاريخي والقومي الذي يسند المشروع الصهيوني، وخاصة مفاهيم «التاريخ» و«العودة» و«المنفى»:[4] «كانت لهذا الجانب من وعي العودة أهمية خاصة في تناول تاريخ الأرض في القرن العشرين، فترة الاستيطان الصهيوني. فقد أتاح النظر إلى تاريخ الاستيطان الصهيوني في معزل عن تاريخ الوجود الفلسطيني الذي غيب وجرى قمعه، وبالتالي في معزل عن الصراع اليهودي-الفلسطيني. هنا، تمظهرت العودة إلى التاريخ كسعي إلى عزل الهوية

(1) بيلد، يوآف، نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل أم تحليل اجتماعي-تاريخي؟، ص 78.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

(3) المرجع نفسه، ص 84.

(4) كركوتسكين، امنون راز، المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية، م. س، ص 90.

اليهودية عن الوجود الفلسطيني والمصير الفلسطيني. التراجيديا الفلسطينية التي تسبب بها الاستيطان الصهيوني وإقامة الدولة اليهودية لم تعتبر جزء من التاريخ؛ وإنما جرى إنكارها وكتمها. كما أن تصور الدولة كتعبير عن الخلاص تأسس على هذا الكتمان المتواصل لما جلبته العودة على سكان البلاد. لم يكن هناك متسع لثقافة شعوب الأرض ولا لتطلعات وحقوق سكانها. لقد كان هؤلاء خارج «التاريخ».

ويضاف إلى هذا كله توظيف مفهوم «الخصوصية التاريخية» أو «التفرد التاريخي»؛ فقد تم التأكيد أيضا بأن «المساعي التي تبذل في سبيل توظيف الخصوصية التاريخية التي تنفرد الحركة الصهيونية بها من أجل الاحتجاج بأن نموذج الاستعمار الاستيطاني لا ينطبق عليها لا تصمد أمام الدرس التاريخي. وعلاوة على ذلك، يخفي الإصرار على إنكار الطابع الاستعماري الاستيطاني عن الحركة الصهيونية وراءه مجالات رئيسية من الواقع الذي تعيشه إسرائيل المعاصرة أيضا ويحجبها عن نظر معارضي فرضية الاستعمار. »[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه الباحث غابريل بيتربيرغ الذي بين أن ادعاء التفرد التاريخي يعد سمة من سمات مشاريع الاستعمار الاستيطاني، والحركة الصهيونية ليست استثناء من ذلك.[2]

حق الإنسان في الاستعمار:

استحدث كل من نيكولا بيروغيني (محاضر في العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة أدنبرة-سكوتلاندا) ونيف غوردون (محاضر في السياسة والحوكمة في جامعة بن غوريون في النقب) مفهومين اثنين نزعم أنهما يصفان ويفسران معا جملة من المشاريع والأعمال والإجراءات التي يعدها ويشرف عليها كثير من المؤسسات والمنظمات الصهيونية، سواء أ كانت حكومية أم غير حكومية؛ يتمثل المفهوم الأول في «حق الإنسان في الاستعمار»، بينما يتجلى الثاني في «حق الإنسان في التهجير».

(1) بيلد، يوآف، نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل، م. س، ص 86.

(2) Piterberg, Gabriel, The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel (London: Verso, 2008), 57; cf. Smith, Colonial Memory, 65.

ويشير الباحثان بيروغيني وغوردون في مقالهما[1] إلى محاور الاستراتيجية التي تبنتها عدد من المنظمات غير الحكومية الاستيطانية، مثل منظمة ريغافيم، تحت عنوان حقوق الإنسان. «ويسلط ظهور المنظمات غير الحكومية الاستيطانية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، في الآونة الأخيرة، الضوء على التحولات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي شهدتها ثقافة حقوق الإنسان في إسرائيل/فلسطين. فقد ولدت هذه المنظمات وبرزت إلى الوجود من خلال اعتماد استراتيجية تتألف من ثلاثة محاور. فبادئ ذي بدء، عمدت المنظمات المذكورة إلى تبني لغة حقوق الإنسان وترجمتها وإخراجها في ثوب لغوي محلي يحمل لهجة كولونيالية محددة. وثانيا، تستنسخ هذه المنظمات الأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية الليبرالية المعنية بحقوق الإنسان في عملها. وأخيرا، تسعى هذه المنظمات إلى قلب الطريقة التي يجري بها تأطير أوجه عدم التكافؤ في ميزان القوة على أرض الواقع من خلال تحويل المستوطن إلى أصلاني، والأصلاني إلى مستوطن».[2]

ويبدو أن تبني خطاب حقوق الإنسان «قد أعاد إنتاج ثلاثة أهداف ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها بعضا وطورها. ففي المقام الأول، كان لتبني حقوق الإنسان فائدته في المعركة التي نشبت في مواجهة «ما قامت به الحكومة من تحريف» للمشروع الصهيوني. وثانيا، يجري توظيف هذه اللغة الاصطلاحية الجديدة في توطيد أركان الاستعمار الاستيطاني - وذلك من خلال وصم أي إجراء محتمل تنفذه الحكومة في سبيل إخلاء المستوطنات كما لو كان حالة خرق تمس حقوق الإنسان. (...) وأخيرا، كان اعتماد حقوق الإنسان يسعى في غايته إلى إعادة تشكيل المستوطن وإخراجه في صورة الضحية».[3]

ضمن منظورهذه الأهداف الثلاثة، يؤكد بيروغيني وغوردون على اضطلاع تلك المنظمات الاستيطانية بمهمة حاسمة هي قلب موازين العلاقة بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين، وتتنوع الأدوات القانونية والقضائية وغيرها لتخدم هذه الاستراتيجية الاستعمارية. و«يعد قلب موازين العلاقة بين المضطهَدين والمضطهدين معلما رئيسيا يحدد سمات العمل الذي تنفذه المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان. فتحويل نزع الملكية

(1) بيروغيني، نيكولا، وغوردون، نيف، حق الإنسان في الاستعمار، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 76، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، يناير 2020.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 35.

وتجريدها من أصحابها إلى حق من حقوق الإنسان يشكل جزءًا أصيلا من الاقتصاد الأخلاقي الذي يقوم الاستعمار الاستيطاني على أساسه، وهو يستند في قاعدته إلى إحداث انقلاب يحول الفلسطينيين إلى غزاة ووجودهم المادي إلى بؤرة استيطانية لا وجه قانونيا لها. ويتم هذا الانقلاب من خلال إنتاج لغة اصطلاحية توظف حقوق الإنسان وتعتمد على طمس تاريخ الشعب القابع تحت الاستعمار وإعادة تشكيل تاريخ وجغرافيا محددتين للمستوطنين. وفي الوقت نفسه، تجري المطالبة بحق الإنسان في الاستعمار ضمن إطار سلسلة من أوجه التقارب والاستنساخ الاستراتيجية».(1)

هكذا «يتحول الاستنساخ إلى قلب للحقائق في رحى الصراعات التي تخوضها المنظمات غير الحكومية الاستيطانية التي تعنى بحقوق الإنسان. فالمستوطنات اليهودية تغدو مستوطنات فلسطينية، و«البناء اليهودي غير القانوني» يتحول إلى «بناء فلسطيني غير قانوني»، والقرى الفلسطينية تمسي «بؤرا استيطانية فلسطينية»، مما يفضي إلى تحويل حضور الفلسطينيين ووجودهم فيها إلى نوع من الاحتلال الذي تنتفي الصفة القانونية عنه. وتتحول حقوق الإنسان إلى سلاح للإمعان في تهجير السكان الأصلانيين».(2)

ينبني حق الإنسان في الاستعمار – بحسب منظور نيكولا بيروغيني ونيف غوردون - على واجبين أخلاقيين يعتمد الواحد منهما على الآخر: حماية المستوطنات بناء على الفكرة التي تقول إن إخلاء المستوطنين اليهود منها يشكل خرقا لحقوق الإنسان، وتهجير الفلسطينيين بناء على التصور الذي يرى أن طردهم يعد عملا من أعمال العدالة. ويمثل التهجير الجغرافي والتاريخي الذي يطال السكان الأصلانيين وحماية المستوطنات وسكانها الجدد أركانا يقوم هذا الاقتصاد الأخلاقي الاستيطاني عليها.(3)

ووفقا لما تراه هذه المنظمات غير الحكومية الاستعمارية، يشكل وجود الفلسطينيين في حد ذاته تهديدا لحقوق الإنسان التي يتمتع بها اليهود الإسرائيليون بالنظر إلى أن وجودهم يجسد رواية تاريخية يجب أن يزيحها المشروع الاستعماري - وذلك في مشهد لا يختلف عن شواهد أخرى من الاستعمار الاستيطاني - ويحل محلها إن كان له أن يصيب النجاح. والأمر المحدد الذي يميز هذا التهجير يكمن في ظهور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، التي

(1) بيروغيني، نيكولا، وغوردون، نيف، حق الإنسان في الاستعمار، م.س، ص 37.
(2) المرجع نفسه، ص 39.
(3) المرجع نفسه، ن. ص.

تؤطر الاستيطان باعتباره حقا من حقوق الإنسان وتؤطر وجود السكان الأصلانيين كما لو كان تهديدا يكتنف حقوق الإنسان الواجبة للمستوطنين.[1]

ضمن هذا التوجه، يرتبط الحق في التهجير بمفهوم العدالة، «ومن العوامل المحورية في هذه العلاقة القائمة بين العدالة والتهجير إدراج ممارسات حقوق الإنسان ضمن مفهوم محدد للسيادة على الوجه الذي يطرحه شعار منظمة ريغافيم: »ليست السيادة مسألة نظرية. فهي لا وجود لها إن لم تفرض فرضا«. ويلمح هذا الشعار إلى وجود عقد اجتماعي إثني-عرقي محدد تسترشد به القاعدة التي ترتكز سيادة إسرائيل عليها».[2]

خاتمة:

اجتهدنا في الفقرات السابقة لعرض مجموعة من الآراء ووجهات النظر المختلفة بشأن تيار (ما بعد الصهيونية)، والمتصلة بالمفهوم والنشأة والتكوين والأطروحات، وذلك كله على سبيل الاختصار، بما يمكن من الاطلاع على منظور فكري وعلمي وسياسي سلك طريقه في المجتمع الإسرائيلي، منذ عقود، نحو التبلور والتقعيد. ومع أهمية دراسة التيارات والمكونات والأطروحات داخل ما يسمى (ما بعد الصهيونية) فإن الاختلاف يظل قائما بين الباحثين العرب على مستوى التقييم العلمي، قبولا ورفضا، كليا أو جزئيا.

هكذا نجد منهم من يجزم بأنه لا يمكن اعتبار (ما بعد الصهيونية) تخليا إيديولوجيا عن الصهيونية، فما بعد الصهيونيين يؤمنون «بشرعية» الحركة الصهيونية «كحركة قومية» أدت الى قيام دولة يهودية. وهم لا يشككون (بأخلاقياتها ولا بعدالتها ونضالاتها) على حد قولهم. بل إنهم قدموا طروحات وآليات جديدة لتحقيق أهداف جديدة تخدم المشروع الصهيوني في الحقبة المقبلة وتحقق «ذروة النجاح الصهيوني» حسب قول (بني موريس).[3]

لكن موقفنا سيظل يدفع باتجاه مزيد من الدراسة والتحليل لفهم جوهر الاختلافات القائمة داخل المجتمع الأكاديمي والسياسي الصهيوني، سواء على مستوى بناء المفاهيم أو على مستوى الدفاع عن الأطروحات، مع العلم أن البحث العلمي في مؤسساتنا ومراكزنا العربية والإسلامية ينبغي أن يتنوع ويتكامل، لا في رصد تلك الأطروحات فقط، ولكن في تحليل النسق أو الأنساق الفكرية التي تنتسب إليها.

(1) بيروغيني، نيكولا، وغوردون، نيف، حق الإنسان في الاستعمار، م.س، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) علي عبد الله جمال الدين، جبار، ما بعد الصهيونية، م. س. ص 539.

لائحة المصادر والمراجع

• بابي، إيلان، ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31، صيف 1997.

• بيلد، يوآف، نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل أم تحليل اجتماعي-تاريخي؟ الجدل الدائر حول الصهيونية بصفتها حركة استعمارية استيطانية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 76، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، يناير 2020.

• بيروغيني، نيكولا، وغوردون، نيف، حق الإنسان في الاستعمار، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 76، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، يناير 2020.

• طالب ناجي عموان صالح، الحركة الصهيونية التصحيحية: دراسة في بدايات التأسيس والأهداف، المجلة السياسية الدولية، العدد 58، مارس 2024.

• عباس حسين، حسين، أثر المؤرخين الجدد في البنية الفكرية الإسرائيلية، المجلة السياسية والدولية، العدد 53، كانون الأول، 2022.

• علي عبد الله جمال الدين، جبار، ما بعد الصهيونية دراسة في أطروحاتها وأبعادها المستقبلية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 60.

• كركوتسكين، امنون راز، المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة إلى التاريخ" كفكرة صهيونية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 54، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، أغسطس 2014.

• Journal of Palestine Studies, vol. xxvi, no. 2 (Winter 1997), pp. 2941-

• Piterberg, Gabriel, The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel (London: Verso, 2008), 57; cf. Smith, Colonial Memory